# الفصل الأول

## مفهوم الأمن الوطني وأبعاده المختلفة

يناقش هذا الفصل العناصر التالية:

- أولا: مفهوم الأمن في الإسلام.
- ثانيا: تعريف الأمن لغة.
- ثالثا: تعريف الأمن اصطلاحا.
- رابعا: في مفهوم الأمن الوطني.
- خامسا: العلاقة بين مستويات الأمن المختلفة.

# الفصل الأول

## مفهوم الأمن الوطني وأبعاده المختلفة

يعد مصطلح الأمن من المصطلحات الفضفاضة التي تتسع لتشمل معاني عدة، وهو الأمر الذي يتطلب الوقوف على المعاني العديدة للمصطلح للتعرف على ماهيته وأبعاده المختلفة.

### أولاً: مفهوم الأمن في الإسلام

لقد اهتم الإسلام بالأمن اهتمامه بمقومات الحياة الكريمة، لأن الأمن مطلب فطري لدى كافة الكائنات الحية، فهو يعتبر ركيزة أساسية من ركائز الحياة في هذا الكون، فشأن الأمن لا يقل أهمية عن شأن الغذاء، إذ لا يمكن أن نتصور أن تكون هناك حياة بلا غذاء، وكذلك الحال بالنسبة للأمن، وهذا ما عبر عنه القرآن الكريم صراحة في قوله جل وعلا: ﴿ فَلْيَعْبُدُوا۟ رَبَّ هَٰذَا ٱلْبَيْتِ ﴿٣﴾ ٱلَّذِىٓ أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَءَامَنَهُم مِّنْ خَوْفٍۢ ﴿٤﴾ ﴾ [قريش: 3-4].

وإقامة الحق والعدل بين الناس قاعدة أصيلة يقوم عليها الأمن والهدى والرشاد، يقول الله عز وجل: ﴿ وَكَيْفَ أَخَافُ مَآ أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ عَلَيْكُمْ سُلْطَٰنًا ۚ فَأَىُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِٱلْأَمْنِ ۖ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨١﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ ﴿٨٢﴾ ﴾ [الأنعام: 18-82].

والحياة الكريمة الهانئة والسعادة الغامرة وراحة النفس تكون حيث يكون الأمن،

قال تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ ٱلْقُرَى ٱلَّتِى بَـٰرَكْنَا فِيهَا قُرًى ظَـٰهِرَةً وَقَدَّرْنَا فِيهَا ٱلسَّيْرَ ۖ سِيرُوا۟ فِيهَا لَيَالِىَ وَأَيَّامًا ءَامِنِينَ ﴿١٨﴾ ﴾ [سبأ: 18].

وعلى النقيض تماماً تكون حياة الخوف والجوع والتشريد في حال انعدام الأمن وضياع الإيمان بين الناس، قال تعالى ﴿ وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ ٱللَّهِ فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ بِمَا كَانُوا۟ يَصْنَعُونَ ﴿١١٢﴾ ﴾ [النحل: 112].

ولما كان الأمن أساسا للحياة الكريمة، والراحة النفسية، قامت الدول والتنظيمات ببذل كل ما هو ممكن من مال وعتاد لتحقيق الأمن لشعوبها، وحماية مقدراتها من خطر الأعداء، سواء أكان خطراً داخلياً أو خارجياً.

## ثانياً: تعريف الأمن لغةً

### 1- ما يدل معناها على سكون القلب والهدوء النفسي.

قال ابن فارس: "الهمزة والميم والنون أصلان متقاربان: أحدهما الأمانة التي هي ضد الخيانة، ومعناها سكون القلب، والآخر التصديق"[1].

وقيل: "الأمان والأمانة بمعنىً وقد أمنْتُ فأنا آمن، وآمنت غيري من الأمن والأمان... والأمن ضد الخوف"[2].

وقيل: "الأمْن والآمِن: كصاحب، ضد الخوف، أمِن كفرح أمناً وأماناً بفتحهما، وأمناً وأمَنَةً محركتين، وإمِناً بالكسر، فهو أمِن وأمين كفرح وأمير، ورجل أمَنَةٌ كهمزة

---

(1) انظر: معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبد السلام محمد هارون دار الجيل - بيروت - لبنان - 1420هـ - 1999م.

(2) انظر:مختار الصحاح، لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، تحقيق: محمود خاطر، مكتبة لبنان ناشرون - بيروت - 1415 - 1995.

ويحرك يأمنه كل أحد في كل شيء"[1].

**2- ما يدل معناها على الثقة والطمأنينة.**

قال الزمخشري "فلان أَمَنَةٌ أي يأمَنُ كل أحد ويثق به، ويأمنه الناس ولا يخافون غائلته"[2].

وقيل: "أن الأمان والأمانة بمعنى، وقد أَمِنْتُ فأنا أَمِن، وآمنت غيري من الأمن والأمان. والأمن ضد الخوف، والأمانة ضد الخيانة....والمأمن: موضع الأمن، والآمِن: المستجير ليأمن على نفسه "[3].

ومن خلال ما تقدم من معاني لغوية يتضح لنا أن كلمة الأمن لها عدة إطلاقات: فهي تعنى الطمأنينة وعدم الخوف، أو الثقة والهدوء النفسي، إضافة إلى راحة القلب وعدم وقوع الغدر أو الخيانة من الغير.

## ثالثاً: تعريف الأمن اصطلاحاً

تباينت التعريفات الاصطلاحية للأمن لتباين المشارب السياسية والتنوع في النظرة واختلاف التصورات بين الكُتَّاب والعلماء وخبراء السياسة والأمن، لكنها في المحصلة تصب في معين واحد وتسعى لتحقيق هدف مشترك يتفق عليه جميع الأطراف وهو توفير حياة كريمة هانئة يعيش فيها الفرد بأمن وسلام، وفيما يلي أهم تعريفات الأمن في الاصطلاح:

---

(1) انظر: القاموس المحيط، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، مؤسسة الرسالة – بيروت.

(2) انظر: أساس البلاغة،لأبي القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي الزمخشري، دار الفكر– 1399هـ 1979م، ص: 10.

(3) انظر: لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، دار صادر – بيروت، الطبعة: الأولى، (1/ 107).

- هو تأمين سلامة الدولة ضد أخطار خارجية، وداخلية قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي[1].
- تأمين الدولة من الداخل ودفع التهديد الخارجي عنها، بما يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر له استغلال أقصى طاقاته للنهوض والتقدم والازدهار[2].
- الإجراءات الأمنية التي تُتخَذ لحفظ أسرار الدّولة وتأمين أفرادها ومنشآتها ومصالحها الحيوية في الدّاخل والخارج. والإجراءات الأمنية تتطّلب درجةً عاليةً من التّدريب واليقظة والحذر والمهارة، للوقاية من نشاط العدوّ المتربّص[3].
- هو عكس الخوف مطلقاً، أي حالة الطمأنينة التي تسود المجتمع نتيجة الجهد المبذول من أولي الأمر، في شتى الممارسات الحياتية، لتحقيق الأهداف الإستراتيجية والتكتيكية، ومنع الأعداء من محاولات الاختراق لتلك الأهداف، أو وسائل تنفيذها وأدواتها، والسيطرة التامة على السياسات الموضوعة، وبالتالي تكريس النجاح تلو النجاح، وإحباط مؤامرات الماكرين[4].
- وقيل " هو مجموعة القواعد والوسائل الشرعية التي تطبقها الحركة لتكتسب القوة وتحقق لنفسها الحماية الداخلية والخارجية من الأخطار الواقعة والمحتملة ".

ومن خلال ما تقدم من تعريفات، يمكن الخروج بخلاصة لتعريف الأمن في الاصطلاح: بأنه مجموع الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة أو التنظيمات لحماية أفرادها من أي خطر يتهددها سواء كان داخلياً أو خارجياً بما يكفل لشعبها حياة حرة كريمة مستقرة.

---

(1) موسوعة السياسة، د. عبد الوهاب الكيالي وآخرون 1/ 331.

(2) انظر: الأمن القومي العربي وإستراتيجية تحقيقه، اللواء عدلي حسن سعيد، ص: 11.

(3) انظر: الأمن والمخابرات نظرة أمنية، لعلى نميري، ص: 3.

(4) انظر: مفاهم استخبارية قرآنية، لمحمد نور الدين شحادة، مكتبة الرائد العلمية عمان – الأردن 1999م ص: 30.

## رابعاً : في مفهوم الأمن الوطني

يعد مصطلح الأمن الوطني من المصطلحات الشهيرة التي استخدمت في مجال العلوم الاجتماعية، وقد أسهمت الظروف الموضوعية المصاحبة للحرب العالمية الثانية وما بعدها إسهاماً كبيراً في بروز ذلك المصطلح علي يد الكاتب الأمريكي والتر ليمان Walter Lippman عام 1983 واكتسابه طابعاً عسكرياً منذ الوهلة الأولى[1]، كما أن المفهوم كثيرا ما يستخدم علي لسان المنظرين السياسيين والعسكريين لوصف أهداف سياسة الدولة، وقد تم تبني المفهوم حديثا من قبل علماء الاجتماع ليشمل الأمرين : الجانب التحليلي، وحقل وميدان الدراسة، وعندما تحدث علماء العلوم الاجتماعية عن مفهوم الأمن الوطني عنوا بالأساس قدرة الدولة علي حماية قيمها الداخلية من أي تهديدات خارجية قد تتعرض لها. وبدأ حقل الدراسة في هذا المجال بتطور ليشمل محاولات لتحليل السلوك الذي من خلاله أن تضع الدولة الخطط وتصنع وتقيم وتتخذ القرارات وترسم السياسات لزيادة هذه القدرة الحمائية[2].

وقد كثرت محاولات تعريف الأمن الوطني وتعددت بتعدد الكُتَّاب والمفكرين الذين تناولوا هذا الموضوع من بروزه علي مسرح الفكر السياسي عام 1943 وحتى الآن وأخذ المفهوم في التطور والتبلور، فنجد جذور المفهوم تمتد إلى أفكار ودراسات جيمس ماديسون James Madison وتشارلز بيرد Charles Beard وهانزليبمان Hans Morganthau كما ظهر المفهوم بشكل واضح في كتابات Walter Lippman عندما تحدث عن "دولة ذات أمن" وعَرَّف الأمن الوطني بأنه عدم التضحية بقيم الدولة

---

(1) عبد الخالق فاروق، اختراق الأمن الوطني المصري : رؤية سوسيولوجية ( القاهرة : مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، 1992) ص 7.

(2) (David L. Sills and others ،International Encyclopedia of The Social Sciences.) The Macmillan Company and The Free Press), Vo. 6 ،p.p 40.

الجوهرية[1] حيث ذكر أن الدولة تكون متمتعة بالأمن عندما لا يكون عليها التضحية بمصالحها الشرعية لتجنب الحرب وكذلك تكون قادرة علي الحفاظ علي هذه المصالح ـ إذا اضطرت بالحرب[2] وكذلك عَرَّف فريدريك هارتمان الأمن الوطني بأنه جوهر المصالح القومية الحيوية للدولة بينما ذهب البعض ومن بينهم احمد شوقي الحفني إلى أنه حماية القيم الجوهرية والمصالح الحيوية ومنها الأهداف المتوسطة والبعيدة المدى[3] أي أن الأمن الوطني هو خطة أو إستراتيجية متعددة الأبعاد أو مجموعة الإجراءات والأنشطة والتدابير الحالية والمحتملة التي تهدف إلى حماية المجتمع وقيمه من التهديدات الخارجية والداخلية. هذا في حين عَرَّف جيرالد هويلز الأمن الوطني باعتباره حماية الدولة جميع الأخطار الداخلية والخارجية والتي قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي[4].

وقد اتسع مفهوم الأمن الوطني[5]. علي يد هولستي الذي ذهب إلى القول بأن الأمن الوطني يسمح للدولة بالتدخل في شئون الدول الأخرى بغرض توسيع النفوذ وتغيير السلوك وامتلاك القدرة علي التأثير بما يعني الإقرار للدول التي تمتلك قدرات عسكرية كبيرة بالتدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى. ويري بعض الأكاديميين أنه " قدرة المجتمع علي مواجهة ليس فقط الأحداث أو الوقائع الفردية للعنف وإنما كافة المظاهر المتعلقة بالطبيعة المركبة والحادة للعنف. ويوسع البعض المفهوم ليشمل

---

(1) عبد الخالق فاروق، مرجع سابق، ص 8.

(2) Lippmann. Wlater ،U.S. Foreign Policy Shield of the republic, (Bostona: Boston Little, 1999 ) P.5

(3) أحمد شوقي الحفني، الأمن القومي، دراسة نظرية في الأصول والمفاهيم، مجلة المنار، العدد 39 – 40 ابريل 1988، ص 34.

(4) عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979) ص 131.

(5) انظر: خالد شادي، الإستراتيجية الأمنية الألمانية، الاستمرارية والتغير، دراسات في الأمن والإستراتيجية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مجلد (2)، العدد(5) أكتوبر 1993

حماية الأمة من جميع أنواع الاعتداء الخارجي والتجسس والاستطلاع المعادي وأعمال التخريب والتأثيرات المعادية الأخرى[1].

واستمر تطور المفهوم إلى أن أصبح الأمن الوطني للنظام ـ أي نظام ـ مرتبطا بأمن الأنظمة الجزئية والفرعية التي يحتويها هذا النظام، والتي تشكل متضامنة النظام الأكبر[2]. وأصبح بذلك مفهوم الأمن الوطني له أهمية كبري في حياة الدول وذا تأثير كبير علي مجريات الأمور بها. ولابد أن يضع صانع القرار في أي نظام سياسي نصب عينيه على الأمن الوطني عند صنع وصياغة أي نوع من القرارات علي كافة الأصعدة والمستويات، فالأمن الوطني كمفهوم طالما استخدم من قبل السياسيين والقادة العسكريين بمفهومه الضيق والمحدود الذي ينصب بالأساس علي القوة العسكرية للدولة، ولكن تطور مفهوم الأمن الوطني حديثاً ليصبح مفهوماً واسعاً وشاملاً ينصرف إلى كافة الأبعاد العسكرية وغير العسكرية (السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ... الخ) التي تشكل مقدرات الدولة والتي من شأنها التأثير علي الأمن الوطني للدولة.

من هذا المنطلق تتبني هذه الدراسة المفهوم الشامل للأمن الوطني الذي يعني إجمالا " قدرة الدولة علي حماية قيمها الجوهرية الداخلية من أي تهديدات داخلية أو خارجية، ومِنْ ثَمَّ أصبح الأمن الوطني معني بسلوك الدول، الذي تنتهجه في التخطيط ورسم وصنع وتنفيذ وتقييم وتقدير القرارات التي تتخذها من أجل تعظيم قدرتها علي حماية تلك القيم الجوهرية الداخلية والخارجية[3].

ويعد الأمن الوطني مفهوماً حديثاً نسبياً في علم العلاقات الدولة، فلم يتم تناوله

---

(1) عبد المنعم المشاط، أبعاد دراسة الأمن القومي المصري مجلة الدفاع، القاهرة، العدد الأول، اكتوبر 1984، ص 50.

(2) عبد الله العمري، الأمن القومي العربي في مرحلة أسلحة التدمير الشامل، مجلة المنار، العدد 17، ص David L. Sills and others. OpCit. Vol. 6.[.[.40..30

(3) المرجع السابق، ص ص 40، 41.

في العلاقات الدولية إلا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية حيث كان مفهوم الأمن ـ في عمومه ـ هو السائد قبل ذلك حيث ارتبط الأمن بالوجود الإنساني. وذلك بالرغم من إمكانية تطبيق مفهوم الأمن الوطني علي بعض الإمبراطوريات التاريخية. غير أن المفهوم بعد الحرب العالمية الثانية قد اكتسب أبعادا جديدة جعلته موضع اهتمام في الفترة التالية للحرب العالمية الثانية[1]. فكان التركيز قبل الحرب العالمية الثانية منصبا علي الأمن الوطني عسكريا[2]. الذي يقتضي ضرورة توافر قدرات عسكرية لدي الدولة تمكنها من دحض بل وردع أي عدوان قد يقع عليها أو يهدد قيمها الجوهرية بأي شكل من الأشكال قد تتعرض له الدولة حيث اعتبرت القيم الجوهرية بمثابة المصلحة العليا للدولة (National Interest) ونتج عن ذلك تزايد الإنفاق العسكري، بشكل كبير في هذه الآونة لما يمثله البنيان العسكري للدولة من أهمية قصوى في حماية الدولة.

وتطور مفهوم الأمن الوطني حتى أصبح يقصد به حماية الدولة ونسيجها الاجتماعي ضد أي مخاطر تهددها أو قد تهددها سواء من الداخل أو من الخارج[3]. والأمن الوطني بالمعني السابق يُعدُ مفهوماً شاملاً بمعني أنه متعدد الأبعاد ويحوي بين طياته أبعاداً اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية ونفسية وعسكرية وغيرها وتفاعل هذه الأبعاد مع بعضها البعض يجسد حدود الأمن الوطني المطلوب حمايتها والإبقاء عليها ودعمها، ويبقي التأكيد علي أن مفهوم الأمن الوطني من هذا المنظور يعد مفهوما يتسم بالنسبية فحدوده ومتطلباته وعناصر تختلف من دولة لأخرى والأهمية النسبية لكل عنصر علي حده تختلف من دولة لأخرى وفقا لعوامل عديدة تشمل موقع الدولة

---

(1) عزمي حسن خليفة، سياسات الأمن القومي في وسط أوروبا، مركز البحوث والدراسات السياسية، دراسات في الأمن والإستراتيجية، كراسات تفصيلية، المجلد 3، العدد 3، ابريل 1995، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ص 19.

(2) المرجع السابق، ص 58.

(3) K. J Holsti: Interna;tional Politics a framework for analysis (New Jersey N. Jprentice hall. Inc 1992). 5th edition. Pp. 83-84.

ومواردها الاقتصادية وكيفية إدارة هذه الموارد والتركيبة السكانية وشكل الدولة ومساحتها وطبيعتها المناخية والجغرافية وقوتها العسكرية، وغيرها من العوامل التي تلعب دوراً مؤثراً في هذا الشأن.

وقد جاء تطور مفهوم الأمن الوطني مصاحباً في تطوره لحدوث الطفرة التكنولوجية الناجمة عن الثورة العلمية والمعرفية وما نتج عن ذلك من ظهور الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل. فأصبح مفهوم الأمن الوطني أوسع نطاقا[1] عن ذي قبل لأن القوة العسكرية للدولة لابد أن تدعمها قوة اقتصادية وتكنولوجية وسياسية وتجانس اجتماعي وغيرها من الأمور التي تعزز إمكانية استخدامها حيث أن غياب هذه العناصر قد يهدد بقاء المجتمع ذاته، وبالتالي السلامة الإقليمية ووحدة الدولة لأنه بدوره يهدد الأمن المجتمعي واستمرارية النظام السياسي الحاكم. ويتأثر المجتمع من شتي جوانبه، وهو الأمر الذي يهدد الأمن الوطني للدولة ككل أي أن مفهوم الأمن الوطني اتسع ليشمل أبعادا غير سياسية إلى جانب الأبعاد السياسية داخلية وخارجية، وأصبح مفهوماً ذا طبيعة دينامية لأنه مفهوما يواكب التطور المستمر في الحياة خاصة التطور العلمي والتكنولوجي الذي يشكل هذه الحياة، بالأخص إذا أخذنا في الاعتبار انعكاس التطور العلمي علي التطور العسكري للدول والتأثير الحاسم له علي القوة العسكرية بما في ذلك تطور وسائل الاتصال التي جعلت من العالم قرية واحدة.

وأبلغ دليل علي ازدياد الاهتمام بالأمن الوطني[2] بمفهومه الواسع اتخاذ الكونجرس الأمريكي عام 1947 قراراً بإنشاء مجلس الأمن الوطني للولايات المتحدة

---

(1) Bahgat Korany and others. The may faces of national security in the Arab World, England: Macmillan, 1993

(2) لمزيد من التفصيل حول سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، انظر :

كيم هولمز وتوماس مور، استعادة الزعامة الأمريكية : برنامج عمل للسياسة الخارجية والدفاعية الأمريكية، (هيربتدج فاويندیشن، 1998).

الأمريكية[1] National Security Council الذي أنشيء لتكون مهمته الأساسية تقديم النصح والرأي الاستشاري لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية في الأمور التي تتعلق بالأمن الوطني، مع ضرورة مراعاة السياسات الداخلية والخارجية في شتي المجالات ذات الصلة والمؤثرة علي الأمن الوطني[2]، وأنشئ في الوقت ذاته مكتب المساعدة الخاصة لشئون الأمن الوطني ( The Office of Special Assistant for National Security Affairs).

وبدأ هذان الجهازان يعملان سويا ويحظيان باهتمام متزايد منذ عام 1947، وأصبح دورهما الأساسي يتلخص في وضع الخطوط العامة والسياسات التي تكفل حماية الأمن الوطني الأمريكي بمختلف أبعاده.

ومنذ عام 1945 باتت نظريات العلاقات الدولية تفسر ظاهرة الأمن الوطني من خلال شقين الشق التعاوني والشق الصراعي، ونظريات الشق الأول هي نظريات المدرسة الواقعية التي تدور حول افتراض أساسي يقضي بأن الدولة يمكن أن تحقق أمنها الوطني بتعظيم قوتها ومقدراتها القومية في مواقف الصراع في مواجهة الدول الأخرى، أي أن الدولة يمكن أن تكون آمنة فقط في حالة إذا زادت من قوتها العسكرية ودعمتها علي حساب دولة أو عدة دول أخرى، بينما ركزت نظريات الشق الثاني وهي نظريات المدرسة الليبرالية علي التعاون كأساس لتحقيق الأمن الوطني، فحتى نظريات هذا الشق التعاوني يغلب علي مفاهيمها العمل لخدمة البعد الصراعي المحتمل مع نفس الدولة أو مع دول أخرى، منطلقة في ذلك من افتراض أساسي بأن الدولة يمكن أن تُكون آمنة إذا تزايد أمن الدول الأخرى جميعا[3]. ومِنْ ثَمَّ يجب علي الدولة أن تخفض

---

(1) أنظر موقع البيت الأبيض علي الانترنت http://www.whitehous.gov

(2) محمود محمد خلف، أجهزة المخابرات الأمريكية، وأحداث 11 سبتمبر، ( القاهرة : دار المعارف د.ت) ص 223.

(3) مصطفي علوي، الأمن والتنمية في النظرية والتطبيق، مجلة النهضة، العدد 6، يناير 2001، ص 81.

من قوتها العسكرية وحجم إنفاقها العسكري في مقابل زيادة مجالات تعاونها علي المستوي الدولي لأن ذلك يحقق الحماية لأمنها الوطني، لذا علي الدول أن تخفض من إنفاقها علي الجوانب العسكرية إلى الحد الذي لا يضعفها عسكريا مقارنة بدول الجوار والدول التي تقع في نطاقها الحيوي.

هذا بدوره مرتبط بمستويات الأمن المتعددة فجميعها تتسم بالترابط والتداخل بدايةً من مستوي الأمن الفردي (أمن الفرد) ثم أمن النظام، ثم الأمن الوطني ثم مستوي الأمن الإقليمي، ثم مستوي الأمن الدولي، ويمكن توظيف مستويات الأمن سواء الدولية أو الإقليمية أو المحلية لخدمة الأمن الوطني[1].

## خامساً: العلاقة بين مستويات الأمن المختلفة

كانت كلمة الأمن في الماضي تعني مفاهيم عسكرية بحتة حيث كانت الدول تسعى إلى المحافظة على الأمن الخارجي للوطن، والمحافظة على الأمن الداخلي للمواطن. ولكن تغيرت الآن مفاهيم الأمن، وظهرت تعبيرات الأمن السياسي والاقتصادي والثقافي والبيئي، والأمن الصحي والغذائي والاجتماعي والنفطي، وغيرها. ولعل من أهمها الأمن الاقتصادي للوطن والذي يسعى للمحافظة على الظروف المواتية والمشجعة للزيادة النسبية لإنتاجية العمل ورأس المال والتي تضمن للأفراد مستوى معيشة مرتفعاً ويتحسن باستمرار وتأمين وضع اقتصادي عادل وآمن. وكذا الأمن الاقتصادي للمواطن والذي يشمل تدابير الحماية والضمان التي تؤهل الإنسان للحصول على احتياجاته الأساسية من المأكل والمسكن والملبس والعلاج والتعليم وضمان الحد الأدنى لمستوى المعيشة. ويتم صياغة الأمن على ضوء أربع ركائز أساسية :

( أ ) إدراك التهديدات سواء الخارجية منها أو الداخلية.

(ب) رسم إستراتيجية لتنمية قوى الدولة والحاجة إلى الانطلاق المؤمَّن لها.

---

(1) مصطفي علوي، المرجع السابق، ص ص 81 – 82.

(ج) توفير القدرة على مواجهة التهديدات الخارجية والداخلية ببناء القوة المسلحة وقوة الشرطة القادرة على التصدي والمواجهة لهذه التهديدات.

(د) إعداد سيناريوهات واتخاذ إجراءات لمواجهة التهديدات التي تتناسب معها.. وتتصاعد تدريجيًّا مع تصاعد التهديد سواء خارجيًّا أو داخليًّا.

وعلى الرغم من تعدد مستويات الأمن كما سبق الإشارة إليه في مقدمة هذا المبحث، إلا أنه يمكن تحديد أبرز مستويات الأمن المختلفة على النحو التالي:

### 1- الأمن الاقتصادي

الأمن الاقتصادي لفظ فضفاض يحمل بين طياته الكثير من المعاني المليئة بالتفكر والتدبر، وقد حاولت الأمم المتحدة أن تجد معنى جامعا يفسره فتوصلت للتفسير التالي: "هو أن يملك المرء الوسائل المادية التي تمكِّنه من أن يحيا حياة مستقرة ومشبعة. وبالنسبة لكثيرين يتمثل الأمن الاقتصادي، ببساطة، في امتلاك ما يكفي من النقود لإشباع حاجاتهم الأساسية، وهي: الغذاء، والمأوى اللائق، والرعاية الصحية الأساسية، والتعليم". ويمكن تعريف الأمن الاقتصادي للمواطن ليشمل تدابير الحماية والضمان التي تؤهل الإنسان للحصول على احتياجاته الأساسية من المأكل والمسكن والملبس والعلاج والتعليم وضمان الحد الأدنى لمستوى المعيشة[1].

والأمن الاقتصادي هو أن يملك المرء الوسائل المادية التي تمكِّنه من أن يحيا حياة مستقرة ومشبعة. وبالنسبة لكثيرين يتمثل الأمن الاقتصادي، ببساطة، في امتلاك ما يكفي من النقود لإشباع حاجاتهم الأساسية، وهي :الغذاء، والمأوى اللائق، والرعاية الصحية الأساسية، والتعليم.

---

(1) يونس عرب، الخصوصية وأمن المعلومات في الأعمال اللاسلكية بواسطة الهاتف الخلوي، منتدى العمل الالكتروني بواسطة الهاتف الخلوي، اتحاد المصارف العربية، عمان، الأردن، 2001، ص ص 11-12.

وعليه يمكن تعريف الأمان الاقتصادي ليشمل تدابير الحماية والضمان التي تؤهل الإنسان للحصول على احتياجاته الأساسية من المأكل والمسكن والملبس والعلاج خاصة في الظروف التي يواجه فيها كارثة طبيعية أو ضائقة اقتصادية وضمان الحد الأدنى لمستوى المعيشة، وهذه التدابير الاقتصادية هي التي تصب في النهاية في خلق "الأمان الاقتصادي للناس" الذي ينطوي على بُعد نفسي للإنسان إضافة للبعد المادي الذي يوفره الأمن الاقتصادي.

ويعرف الأمن الاقتصادي الوطني على أنه المحافظة على الظروف المواتية والمشجعة للزيادة النسبية لإنتاجية العمل ورأس المال والتي تضمن للأفراد مستوى معيشة مرتفعاً ويتحسن باستمرار وتأمين وضع اقتصادي عادل وآمن يشجع الاستثمار الداخلي والخارجي والنمو.

ومن المنظور الاقتصادي لا يمكن أن يتصف أي اقتصاد بالفعالية وبالإنسانية ما لم تتوفر فيه تدابير وإجراءات كافية للأمن الاقتصادي ونظم جيدة للضمان الاجتماعي؛ حيث يكون بمقدور الناس أن يستجيبوا لتحديات الحياة، ويتكيفوا مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تحيط بهم، ويدرءوا عن أنفسهم خطر الكوارث والآفات، ويتمكنوا من تنمية إمكاناتهم البشرية لتوفير حياة أفضل وسبل معيشة أكثر أمانا واستقرارا[1].

وللأمن الاقتصادي أهمية عظمى تتعدى أهمية الأمن البدني والصحي والثقافي والغذائي، فالأمن الاقتصادي" إن تحقق فعلا " يكتنف بين طياته أمنا بدنيا وصحيا وثقافيا وغذائيا الخ. وقد نشر مكتب العمل الدولي في جنيف أول تقرير حول ترتيب الدول من حيث الظروف التي تهيئها لعمالها وموظفيها في مواطن الشغل، التي مست تسعين دولة من دول العالم وشارك فيها أكثر من 48 ألف عامل يمثلون 86٪ من سكان العالم، وكانت المعايير **التي** اعتمد عليها التقرير هي: تأمين الدخل الفردي،

(1) لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى : إبراهيم عبد الرحمن القاضي، الاتصالات والمعلوماتية في العالم العربي، الندوة الثالثة لآفاق البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في العالم العربي، الرياض، 2004.

سوق العمل، التكوين المهني، والحريات النقابية[1].

وكانت النتائج النهائية بالنسبة لترتيب الدول المختلفة من حيث الأمن الاقتصادي آخذا في الاعتبار كافة المعايير السابقة، كما هو موضح بالجدول التالي:

| الدولة | دول أوربا | كندا | أستراليا | اليابان | إسرائيل | الولايات المتحدة | تونس | الجزائر | لبنان |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الترتيب | 1–19 | 20 | 21 | 22 | 23 | 25 | 49 | 50 | 54 |

والنتيجة الأولى لهذا التقرير، هو اكتشاف أن القوة الاقتصادية ليست بالضرورة عاملا يضمن الحصول على المراتب الأولى في نتائج هذه الدراسة فالولايات المتحدة الأمريكية رغم قوتها الاقتصادية، أتت في المرتبة الخامسة والعشرين، وراء 19 بلداً أوروبياً، من بينها ثلاثة من بلدان أوروبا الشرقية، ووراء كل من كندا وأستراليا واليابان وإسرائيل وزيلاندا الجديدة. وكانت تونس أول بلد عربي في الترتيب من حيث الأمن الاقتصادي باحتلالها المرتبة التاسعة والأربعين متبوعة بالجزائر في المرتبة الخمسين ثم لبنان في المرتبة الرابعة والخمسين[2].

### 2- الأمن الاجتماعي

لقد تعددت مفاهيم الأمن الاجتماعي وأبعاده في ضوء التحولات التي يشهدها العالم مع بروز أخطار جديدة ومتغيرات تركت أثارها على جميع الأشكال الحياتية سواء منها ما يتعلق بحياة الفرد أو الجماعة وتجاوزت الأطر التقليدية لمفهوم الأمن المتعلقة

---

(1) سعيد على حسن، سراج يوسف عابد، نحو التخطيط الإستراتيجي والتحليل البيئي للنهضة الاقتصادية العربية لمواجهة المنافسة العالمية في ظل الظروف الراهنة، المؤتمر الدولي لجمعية الهندسة الإدارية، المنافسة العالمية: الفرص والتحديات، القاهرة، 2007.

(2) محمد عبد العال صالح، موجهات التنمية الصناعية في الاقتصاد الجديد، المؤتمر السنوي الأول للجمعية الاقتصادية العمانية، مسقط، 2005.

بحماية الإنسان من التهديدات المباشرة لحياته،لذا فإن الأبعاد الأمنية تلخص في أربعة مستويات وهي امن الفرد وأمن الدولة وأمن الإقليم والأمن الدولي، حيث يسعى الفرد إلى انتهاج السلوك الذي يؤمنه من الأخطار التي تهدد حياته أو أسرته أو ممتلكاته من خلال ما يملك من الوعي باتباع الإجراءات القانونية لدرء هذه الأخطار واللجوء إلى القانون لتوفير الأمن مع الحرص على حياة الآخرين، أما أمن الدولة فهو منوط بأجهزتها المتعددة التي تسخر كل إمكاناتها لحماية رعاياها ومنجزاتها ومرافقها الحيوية من الأخطار الخارجية والداخلية وتكون مسؤولية الجماعات والأفراد التعاون مع أجهزة الدولة في تنفيذ سياساتها، ويتحقق الأمن الإقليمي من خلال التعاون مع الدول التي ترتبط بوحدة إقليمية لحماية مصالحها..أما الأمن الدولي فهو الذي تتولاه المنظمات الدولية سواء منها الجمعية العامة للأمم المتحدة أو مجلس الأمن الدولي وما يصدر عنهما من قرارات وما يتم إقراره من اتفاقيات ومواثيق للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين[1].

ويعتبر الأمن الاجتماعي الركيزة الأساسية لبناء المجتمعات الحديثة وعاملا رئيسا في حماية منجزاتها والسبيل إلى رقيها وتقدمها لأنه يوفر البيئة الآمنة للعمل والبناء ويبعث الطمأنينة في النفوس ويشكل حافزا للإبداع والانطلاق إلى أفاق المستقبل ويتحقق الأمن بالتوافق والإيمان بالثوابت الوطنية التي توحد النسيج الاجتماعي والثقافي الذي يبرز الهوية الوطنية ويحدد ملامحها،حيث يكون من السهل توجيه الطاقات للوصول إلى الأهداف والغايات التي تندرج في إطار القيم والمثل العليا لتعزيز الروح الوطنية وتحقيق العدل والمساواة وتكافؤ الفرص وتكامل الأدوار.

ومن الجدير بالذكر أن استتباب الأمن يساهم في الانصهار الاجتماعي الذي يساهم في إرساء قواعد المساواة في الحقوق والواجبات بغض النظر عن الدين والعرق والمذهب مع الإبقاء على الخصوصيات الثقافية التي تجسد مبدأ التنوع في إطار الوحدة

---

(1) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى :مازن إسماعيل الرمضاني،الواقع الراهن في ظل الهيمنة الأمريكية، صنعاء، مركز الجمهورية للدراسات الدولية، 1994

وفي هذا صون للحرية واحترام لحق الإنسان في الاعتقاد والعبادة بما لا يؤثر على حقوق الآخرين في هذا السياق. ومن هنا فإن مفاهيم الأمن الاجتماعي تدور حول توفير حالة الأمن والاستقرار والطمأنينة في المجتمع المحلي بحيث يستطيع الأفراد التفرغ للأعمال الاعتيادية التي يقومون بها وفي حالة غياب الأمن فإن المجتمع يكون في حلة شلل وتوقف فالإنتاج والإبداع يزدهران في حالة السلم والاستقرار[1].

### 3- الأمن العسكري

يمكن تعريف الأمن العسكري بأنه "جميع الإجراءات – فعل أو امتناع – التي يجب اتخاذها لحماية القوات المسلحة بشرياً وتسليحاً وخططاً وتجهيزات وقدرات ومعلومات. وفي نفس الوقت ضرورة اختراق القوات المسلحة المعادية والصديقة للوقوف على تلك البنود واستثمارها". كما يُعّرف الأمن العسكري بأنه مجموعة الإجراءات والتدابير التي تضع القيادة والقوات في مأمن من مباغتة العدو لها، وتسمح للقائد بالحصول على الفترة الزمنية اللازمة، والمنطقة الملائمة لإجراء المناورة المخطط لها والمصمم على تنفيذها"[2].

والأمن العسكري يعتمد بالأساس على مجموعة من الإجراءات الأمنية، تهدف إلى حماية القوات المسلحة من الوقوع في شرك العدو وكمائنه. ذلك أن سباق التسلح، وعصر القوة والاختراعات العسكرية، والتفوق التكنولوجي في بناء المفاعلات النووية، واللجوء إلى الذرة لاستخدامها كسلاح فتاك، ظهر في أعقاب الحرب العالمية الثانية سنة 1945م. فبعد أن وضعت الحرب أوزارها راحت كل دولة تبحث عن مقومات البقاء، وإمكانات الصمود والمواجهة.

---

(1) فائزه الباشا، الأمن الاجتماعي والعولمة، طرابلس، المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر 2006، ص ص 21–22.

(2) هيثم الايوبي، الموسوعة العسكرية، المجلد الأول، بيروت، الدار للنشر، 1981، ص: 116.

كما أن الدول المعاصرة سعت إلى الحصول على السلاح من أجل حماية نفسها، لكنها تسعى أكثر فأكثر، إلى الحصول على المعلومات السرية حتى تطمئن إلى أن حمايتها مأمونة...فالمخابرات الحديثة تعد الخط الدفاعي الأول في العصر الذري والنووي، وأنها حسب كيفية تفسيراتها للمصالح الوطنية، تؤكد أنها العنصر الأساسي في المحافظة على السلم والهدوء لأنها هي التي تمد حكومتها بالمعرفة المسبقة عن نوايا العدو أو على الأقل عن استعداداته."

وقد أدى استخدام السلاح المتطور في الحرب العالمية الثانية إلى حسم الحرب، كما حدث بين أمريكا واليابان، فقد حسمت أمريكا الحرب لصالحها، بعد أن ألقت القنبلة الذرية على هيروشيما سنة 1945م فقتلت وأصابت عشرات الآلاف في لحظة واحدة، الأمر الذي جعل حكومة اليابان تعلن الاستسلام، ووقف الحرب[1].

كما أن شعبة الاستخبارات العسكرية في الجيش الأمريكي لعبت دوراً مهماً في حسم المعركة من خلال الحصول على معلومات دقيقة عن وجهة الجيش الياباني، وذلك عندما استخدم اليابانيون ماكينة التحويل الرمزي الأرجوانية التي اخترعوها لتشفير المعلومات الموجهة لقيادة الجيش معتقدين أنها لا تخطئ ولا تتعطل، لكن الخبراء الأمريكيين استطاعوا أن يلتقطوا تلك الإشارات وقاموا بتحليلها ليتعرفوا على الخطة المرسومة لتحرك القوات البحرية اليابانية مسبقاً خلال حرب المحيط الهادي. كل ذلك يدلل على تفوق الأمن العسكري الأمريكي. وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية سنة 1945م نشطت أجهزة المخابرات والاستخبارات في دول العالم الذي انقسم إلى كتلتين، شرقية وغربية، وقد أطلق على هذا النشاط فيما بعد بالحرب الباردة بين الكتلتين، وأدى هذا النشاط إلى الاهتمام بالأمن الوقائي الذي يقاوم التجسس، فعلى سبيل المثال استطاعت بريطانيا كبح جماح شبكات الجاسوسية المنتشرة في الدولة بعد

(1) سعيد الجزائري، المخابرات والعالم، الجزء الرابع، بيروت، دار الجيل، 1991، ص: 9.

الحرب العالمية الثانية، وذلك بسبب موقعها الجغرافي كجزيرة، وتجانس عناصر شعبها، على عكس الاتحاد السوفيتي الذي كان يضم شعوباً كثيرة متباينة الأصول، وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية التي يتكون شعبها من أصول شتى.